

2017/16 :



مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الإحالة لفائدة الدولة للقرض الرقاعي المصدر من قبل البنك المركزي التونسي بالسوق المالية العالمية، بضمان من الوكالة الأمريكية للتنمية موضوع الاتفاques المبرمة بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية أجنبية.

فصل وحيد:

تمت الموافقة على الإحالة لفائدة الدولة للقرض الرقاعي المصدر من قبل البنك المركزي التونسي بالسوق المالية العالمية بمبلغ خمسمائه (500) مليون دولار أمريكي بضمان من الوكالة الأمريكية للتنمية موضوع الاتفاques الملحة بهذا القانون والمبرمة في 3 و 5 أكتوبر 2016 بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية أجنبية.
وتسدد الدولة القرض المشار إليه طبقا للشروط الواردة بالاتفاques المذكورة.

2017/16

شرح أسباب

حول إصدار قرض رقاعي بالسوق المالية العالمية بضمان الحكومة الأمريكية لفائدة الجمهورية التونسية خلال سنة 2016.



عملاً بمقتضيات الفصل 32 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، تم تكليف البنك المركزي التونسي بإنجاز عملية إصدار بالسوق المالية العالمية بضمان الحكومة الأمريكية لفائدة الجمهورية التونسية.

تم بتاريخ 3 و 6 جوان 2016 إبرام اتفاقية ضمانات فروض بين الجمهورية التونسية والولايات المتحدة الأمريكية وقام البنك المركزي التونسي باختيار كل من بنك JP MORGAN وبنك GOLDMAN SACHS لإنجاز هذه العملية بصفتهم بنوك منظمة "banques arrangeuses" كما قام بتكليف مكتب المحاما Dechert LLP بمهام المستشار القانوني. تمت المصادقة على هذه الاتفاقية بمقتضى القانون عدد 52 لسنة 2016 بتاريخ 22 جويلية 2016.

تم بتاريخ 3 أوت 2016 إنجاز عملية الإصدار وذلك حسب الشروط المالية التالية:

- المبلغ : 500 م دolar أمريكي (1100 م دت).
- مدة السداد: 5 سنوات (تاريخ الاستحقاق 5 أوت 2021).
- نسبة الفائدة: 1.416% نسبة الفائدة المطبقة على إصدارات الخزينة الأمريكية (1.086%) زائد هامش 0.33% .
- نوعية الضمان: ضمان 100% للأصل والفوائد.
- عمولات : لا توجد عمولة ضمان.
- تاريخ السحب: 5 أوت 2016.

تمت عملية الإصدار بشروط مالية تفاضلية مقارنة بالشروط المطبقة على الإصدارات السيادية التونسية بالسوق العالمية بالنظر لنسبة الفائدة المطبقة 1.416 % مقابل 6.5 % للإصدار السيادي. كما عرفت إقبالاً كبيراً من طرف المستثمرين حيث شارك في العملية 38 مستثمراً وبلغ العرض المقدم 3.05 مليار دولار وهو ما يمثل حوالي 6 مرات المبلغ المعلن عنه.

في هذا الإطار تم إبرام الوثائق التعاقدية التالية :

- اتفاقية وكالة مالية "FISCAL AGENCY AGREEMENT" مبرمة بتاريخ 5 أوت 2016 بين البنك المركزي التونسي ممثلاً للجمهورية التونسية بصفته مصدراً، بنك Citibank, N.A., London branch بصفته الوكيل المالي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ممثلاً للحكومة الأمريكية بصفتها ضامناً وتشمل شروط عملية الإصدار بما في ذلك عمليات تداول السندات، حالات ضياع أو إتلاف السندات، تسديد الأصل والفوائد، العمولات والمصاريف المتعلقة بالعملية، تعهدات المصدر والوكيل المالي والضامن ، القانون المطبق على عملية الإصدار...
- اتفاقية الاكتتاب (UNDERWRITING AGREEMENT): هذه الاتفاقية مبرمة بتاريخ 3 أوت 2016 بين البنك المركزي التونسي ممثلاً للدولة التونسية والبنكين المشتررين للسندات JP MORGAN وبنك GOLDMAN, SACHS. تضمنت تعهدات المصدر والبنكين المشتررين، تسديد المستحقات، كيفية الاكتتاب في السندات، الإدراج والتداول، الشروط الواجب استيفاؤها قبل إنجاز عملية شراء السندات، الرسوم والنفقات، القانون المزمع تطبيقه،...

موضوع القانون المعروض هو المصادقة على الإحالة لفائدة الدولة للقرض المصدر من قبل البنك المركزي التونسي لفائدة الدولة التونسية بالسوق المالية العالمية بتاريخ 3 أوت 2016.